

السادة / بورصة الأوراق المالية
إدارة الإفصاح

تحية طيبة وبعد ،،،

مرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات والمركز المالى والإيضاحات المتممة للمركز
المالى عن الفترة المنتهية فى ٢٠٢٢/٩/٣٠ .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير ،،،

مسئول الاتصال

محمود مدحت محمود



شركة العروبة للسمسرة فى الأوراق المالية

شركة مساهمة مصرية

القوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية

فى

٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢

و تقرير مراقب الحسابات عليها

شركة العروبة للسمسرة فى الأوراق المالية

شركة مساهمة مصرية

صفحة	المحتويات
-	تقرير مراقب الحسابات
١	الميزانية
٢	قائمة الدخل
٣	قائمة الدخل الشامل
٤	قائمة التغير فى حقوق الملكية
٥	قائمة التدفقات النقدية
٢٧-٦	الايضاحات المتتممة للقوائم المالية

تقرير فحص محدود للقوائم المالية الدورية

الى السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة شركة العروبة للسمسرة فى الاوراق المالية
(شركة مساهمة مصرية)

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للميزانية المرفقة لشركة العروبة للسمسرة فى الاوراق المالية (شركة مساهمة مصرية) فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ وكذا قوائم الدخل و الدخل الشامل و التغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن التسعة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى . والإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، وتتنحصر مسئوليتنا فى إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية فى ضوء فحصنا المحدود لها .

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدي بمعرفة مراقب حساباتها" . ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود . ويقل الفحص المحدود جوهرياً فى نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها فى عملية مراجعة ، وعليه فنحن لا نبدى رأي مراجعة على هذه القوائم المالية .

اساس ابداء استنتاج متحفظ

- حققت الشركة خسائر حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ قدرها ١٨٨٨٢٨٠٧ جنيه بما يمثل نحو ٧٧٪ من رأس المال بالإضافة الى ظهور عجز فى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل بلغ نحو ١٨٢٤٣٦٨ جنيه و لم توافنا الشركة بالاجراءات التي ستتخذها الشركة لمواجهة تلك الخسائر و هو ما قد يؤدي إلى شك جوهري فى قدرة الشركة على الاستمرار .
- بلغ رصيد العملاء (المدين) فى ٣٠/٩/٢٠٢٢ نحو ١٣٦٨١٩٢٢ جنيه تضمن مبلغ ١٠٠٢١٦٤٥ جنيه غير مغطى باسهم مثبت خسائر اضمحلال لها بنحو ٨١٥٦٠٨٦ جنيه بفارق يبلغ ١٨٦٥٥٥٩ جنيه لم تقم الشركة باثباتها مع اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحصيل تلك المبالغ حفاظا على اموال الشركة .
- وفى ضوء فحصنا المحدود ، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ وعن أدائها المالى وتدفقاتها النقدية عن الفترة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية .
- ومع عدم اعتبار ذلك تحفظاً تبين ما يلى:
- كما هو مبين تفصيلاً بالايضاح رقم(٢٧) الاحداث الجارية من الايضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية أنه بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٤ صدر قرار رقم ٩٥ لسنة ٢٠٢٢ من ادارة الرقابة على الجهات الاعضاء - قطاع العضوية بحظر استفادة الشركة من نظم التداول المعمول بها نظرا لعد التزام الشركة بالضوابط و الاحكام الواردة فى كلا من:
- قرار مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١٤) لسنة ٢٠١٧ بشأن معايير الملاءة المالية.
- قرار مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٤ بشأن تنظيم مزاوله عمليات شراء الاوراق المالية بالهامش و ما زال الحظر قائم حتى تاريخه.

- صدر قرار مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٩٤) لسنة ٢٠٢٢ بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٧ بالزام الشركة بزيادة قيمة التأمين المودع منها بقيمة عشرة ملايين جنيه لمدة عام و قد قامت الشركة بالتظلم من القرار و فى ٢٠٢٢/١٠/١٦ صدر قرار لجنة التظلمات برفض التظلم و لم تقم الشركة بسداد قيمة التأمين حتى تاريخه.
 - حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ لم تعين الشركة مدير ادارة المخاطر الا انه بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٧ قام مجلس الادارة بتعيين مدير ادارة المخاطر بالشركة و لم يتم الحصول على موافقة الهيئة على هذا التعيين حتى تاريخه.
- وفيما عدا ما ورد بالفقرة السابقة و فى ضوء فحصنا المحدود ، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ و عن أدائها المالى وتدفقاتها النقدية عن الفترة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية .

مراقب الحسابات

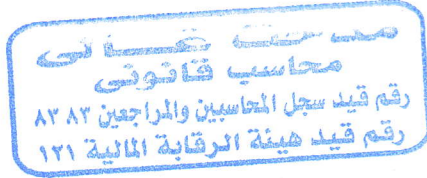
مدحت غالى

مدحت فؤاد غالى

سجل المحاسبين و المراجعين رقم ٨٣٨٣

سجل مراقبى حسابات الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٢١

القاهرة فى ٤ نوفمبر ٢٠٢٢



شركة العروبة للسمسرة في الاوراق المالية (شركة مساهمة مصرية)

المركز المالي

في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢

٣١/١٢/٢٠٢١	٣٠/٠٩/٢٠٢٢	ايضاح رقم	جنيه مصرى	جنيه مصرى
الأصول				
الأصول غير المتداولة				
881 986	818 027	٩ - (٢-٣)		الاصول الثابته بالصافي
1 092 880	1 475 270	١٣ - (٤-٣)		مشروعات تحت التنفيذ
205 100	205 100	٧ - (٥-٣)		استثمارات في شركه مصر للمقاصه
904 981	488 981	(٥-٣)		صندوق ضمان التسويات
3 084 947	2 987 378			مجموع الأصول غير المتداولة
الأصول المتداولة				
4 158 974	3 056 231	٤ - (٢٦-٣)		نقديه بالصندوق و البنوك
13 856 855	5 518 643	٥		عملاء (بالصافي)
1 418 693				مصر للمقاصه
233 795	277 250	٦		مدينون و حسابات مدنيه اخرى
19 668 317	8 852 124			مجموع الأصول المتداولة
22 753 264	11 839 502			إجمالي الأصول
حقوق الملكية و الإلتزامات				
حقوق الملكية				
100 000 000	100 000 000			رأس المال المرخص به
24 500 000	24 500 000	١٤ - (٣٠-٣)		رأس المال المصدر و المدفوع بالكامل
305 823	305 823	(١٢-٣)		الاحتياطي القانوني
90 000	90 000			احتياطي عام
(12 877 249)	(12 780 955)			ارباح (خسائر) مرحلة
96 292	(6 101 852)			ربح (خسارة) الفترة
12 114 866	6 013 016			مجموع حقوق الملكية
الإلتزامات غير المتداولة				
82 834	81 516	٢١ - (٢ / ٢٧-٣)		التزامات ضريبية مؤجلة
5 000 000	5 000 000	١٢		قروض مسانده
5 082 834	5 081 516			مجموع الإلتزامات غير المتداولة
الإلتزامات المتداولة				
5 238 278	687 327			عملاء دائنون
84 665	24 064	١٠		دائنون و ارصدة دائنة اخرى
232 621	33 580	١١		مصلحه الضرائب
5 555 564	744 971			مجموع الإلتزامات المتداولة
10 638 398	5 826 487			إجمالي الإلتزامات
22 753 264	11 839 502			إجمالي حقوق الملكية و الإلتزامات

الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٢٧) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها ،

تقرير مراقب الحسابات للفحص مرفق ،

تحريراً في ٠٩ نوفمبر ٢٠٢٢

العضو المنتدب
محمد عاطف رسلان



المدير المالي
ابراهيم زكي احمد

شركة العروبة للسمسرة في الأوراق المالية (شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل المفردة

عن الفترة المالية من ١ يناير ٢٠٢٢ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢

2021	2021	2022	2022	ايضاح رقم	
من ٢٠٢١/٠٧/٠١	من ٢٠٢١/٠١/٠١	من ٢٠٢٢/٠٧/٠١	من ٢٠٢٢/٠١/٠١		
الى ٢٠٢١/٠٩/٣٠	الى ٢٠٢١/٠٩/٣٠	الى ٢٠٢٢/٠٩/٣٠	الى ٢٠٢٢/٠٩/٣٠		
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى		
1 617 840	4 518 244	361 822	1 741 760	15 3/16	ايرادات النشاط
(633 887)	(1 491 021)	(172 673)	(838 926)	16	تكلفه الحصول علي الايراد
983 953	3 027 223	189 149	902 834		مجمد الربح
502 625	1 087 018	103 707	694 042	18 3/18	ايرادات الخري
(520 537)	(1 171 157)	-	(288 635)		مصروفات تسويق
(559 325)	(2 028 557)	(861 420)	(2 423 944)	17	مصروفات اداريه و عموميه
(254 000)	(685 000)	(3 166 528)	(5 028 759)		عبء الاضمحلال (الخسائر الائتمانيه المتوقعه)
-	-	8 470	47 381		ارباح (خسائر) تقييم العملات الاجنبيه
(5 301)	(14 013)	(1 164)	(6 090)		المساهمه التكافليه في نظام التأمين الصحي الشامل
147 415	215 514	(3 727 786)	(6 103 170)		صافي الربح (الخسارة) قبل الضرائب
1 737	5 211	1 497	1 318	21/2	الضريبة المؤجله
149 152	220 725	(3 726 289)	(6 101 852)		ربح (خسارة) الفترة
0.006	0.009	(0.1521)	(0.2491)	19	نصيب السهم الأساسي و المنخفض في ربح (خسارة) الفترة
ثلاثة اشهر	تسعه اشهر	ثلاثة اشهر	تسعه اشهر		الفترة

الايضاحات المرفقة من (١) إلى (٢٧) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها ؛



المدير المالي
سليمان زكي احمد

شركة العروبة للسمسرة في الاوراق المالية (شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل الشامل المنفردة

عن الفترة المالية من ١ يناير ٢٠٢٢ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢

<u>2021</u>	<u>2022</u>	
من ٢٠٢١/٠١/٠١	من ٢٠٢٢/٠١/٠١	
الى ٢٠٢١/٠٩/٣٠	الى ٢٠٢٢/٠٩/٣٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	ايضاح رقم
220 725	(6 101 852)	ربح (خسارة) الفترة
		الدخل الشامل الآخر
-	-	فروق العملة من ترجمة العمليات الأجنبية
-	-	أرباح (خسائر) إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل
-	-	تغطية التدفق النقدي
-	-	الأرباح (الخسائر) الإكتوارية من نظم المزايا المحددة للمعاشات
-	-	نصيب المنشأة من بنود الدخل الشامل الأخرى فى الشركات الشقيقة
-	-	ضريبة الدخل المتعلقة بعناصر الدخل الشامل الآخر
-	-	مجموع الدخل الشامل الآخر عن الفترة بعد خصم الضريبة
220 725	(6 101 852)	إجمالي الدخل الشامل عن الفترة

الايضاحات المرفقة من (١) إلى (٢٧) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها ،



المدير المالي
ابراهيم زكي احمد

شركة العروة للسمسرة في الأوراق المالية (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغير في حقوق الملكية

عن الفترة المالية من ١ يناير ٢٠٢٢ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢

الإجمالي
جنية مصري

أرباح (خسائر) الفترة
جنية مصري

أرباح (خسائر) مرحلة
جنية مصري

احتياطي عام
جنية مصري

الاحتياطي القانوني
جنية مصري

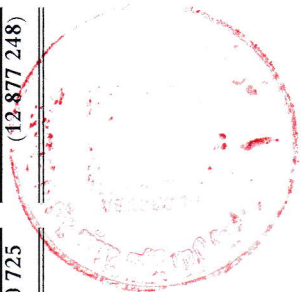
رأس المال المدفوع
جنية مصري

12 114 868	-	(12 780 955)	90 000	305 823	24 500 000
(6 101 852)	(6 101 852)				
6 013 016	(6 101 852)	(12 780 955)	90 000	305 823	24 500 000
6 013 015	(6 101 852)	(12 780 955)	90 000	305 823	24 500 000
12 018 575	(12 877 248)		90 000	305 823	24 500 000
220 725	220 725				
12 239 300	220 725	(12 877 248)	90 000	305 823	24 500 000
12 239 300	220 725	(12 877 248)	90 000	305 823	24 500 000

الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٢٧) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها ،

المعزز المنتدب
محمد عاطف رمضان

المدبر المالي
ابراهيم ركي احمد



شركة العروبة للسمسرة في الأوراق المالية (شركة مساهمة مصرية)

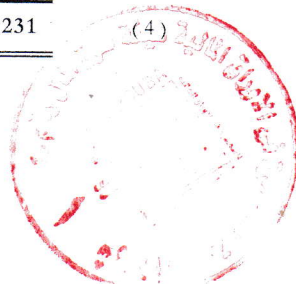
قائمة التدفقات النقدية

عن الفترة المالية من ١ يناير ٢٠٢٢ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢

2021	2022	ايضاح رقم	
من ٢٠٢١/٠١/٠١	من ٢٠٢٢/٠١/٠١		
الي ٢٠٢١/٠٩/٣٠	الي ٢٠٢٢/٠٩/٣٠		
جنيه مصرى	جنيه مصرى		
215 514	(6 103 170)		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
			صافي أرباح (خسائر) الفترة قبل الضرائب
			تعديلات لتسوية صافي الربح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :
110 032	117 368	(9)	اهلاكات الأصول الثابتة
685 000	5 028 759		المكون (المستخدم) من المخصصات
-	(47 381)		اثر التغير في اسعار الصرف
(15 901)	(65 954)	(18)	فوائد دائته
(1 071 117)	(628 088)	(18)	ايرادات اخرى
-	-		ضرائب الدخل المدفوعة
(76 472)	(1 698 466)		أرباح (خسائر) التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل
(106 180)	(43 455)	(6)	(الزيادة) النقص في الدينون والحسابات المدينة الاخرى
3 974 461	4 728 147	(5)	(الزيادة) النقص في العملاء وأوراق القبض
(5 853 405)	(4 810 593)	(10) - (11)	الزيادة (النقص) في الدائون و الأرصدة الدائنة الاخرى
-	-		النقدية و ما في حكمها (ودائع مربوطه لمدة تزيد عن ٣ اشهر)
(2 061 596)	(1 824 368)		صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل
			التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(126 224)	(53 409)	(9)	مدفوعات لشراء أصول ثابتة
-	-		مقبوضات من بيع أصول ثابتة
(438 085)	(382 390)	(13)	النقص (الزيادة) في مشروعات تحت التنفيذ
(451 938)	416 000		المسترد من حصه الشركه في صندوق ضمان التسويات
-	-		المسترد من حصه الشركه بمصر للمقاصه
15,901	65,954	(18)	فوائد دائته
1 071 117	628,088	(18)	ايرادات اخرى
-	-		استثمارات بغرض البيع
70 771	674 243		صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
			التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
-	-		الزيادة (النقص) في البنوك الدائنة
-	-	(12)	الزيادة (النقص) في القروض لمسانده
-	-		توزيعات الأرباح المدفوعة
-	-		الزيادة (النقص) في القروض
-	-		صافي النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التمويل
(1 990 825)	(1 150 125)		صافي الزيادة (النقص) في النقدية بالصندوق ولدى البنوك خلال الفترة
-	47 381		اثر التغير في اسعار الصرف
2 927 978	4 158 974	(4)	النقدية بالصندوق ولدى البنوك في بداية الفترة
937 153	3 056 231		النقدية بالصندوق ولدى البنوك في نهاية الفترة
			و تتمثل النقدية و ما في حكمها فيما يلي :-
937 153	3 056 231		صافي النقدية و ما في حكمها اخر الفتره
-	-		النقدية و ما في حكمها (ودائع مربوطه لمدة تزيد عن ٣ اشهر)
937 153	3 056 231	(4)	النقدية و ما في حكمها اخر الفتره

الايضاحات المرفقة من (١) إلى (٢٧) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها :

العضو المنتدب
محمد عاطف رسلان



المدير المالي
ابراهيم زكي احمد

١- نبذة عن الشركة:

١/١ اسم الشركة:

- تأسست شركة العروبة للسمسرة في الأوراق المالية "شركة مساهمة مصرية" عن طريق الاكتتاب المغلق وطبقا لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وتم الموافقة على تأسيس الشركة طبقا للمادة ١٣٠ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بإصدار قانون الشركات المشكلة بالهيئة العامة لسوق المال بجلستها المنعقدة في ١٩٩٤/٣/٢

- تم نشر النظام الأساسي للشركة بصحيفة الشركات تحت رقم ٩٢ في يناير ١٩٩٥ كما تم قيد الشركة في السجل التجاري تحت رقم ٩٤١٥ بتاريخ ١٩٩٤/٤/٢٠.

٢/١ غرض الشركة:

يتمثل غرض الشركة في

- القيام باعمال السمسرة في الاوراق المالية و التعامل و الوساطة و السمسرة في السندات و قد حصلت الشركة على الترخيص رقم (١٥) من الهيئة العامة لسوق المال بتاريخ ١٩٩٤/٠٤/٢٣.

- مع مراعاة احكام القوانين و اللوائح و القرارات السارية و بشرط استصدار الترخيص اللازم لممارسة هذه الانشطة.

- يجوز للشركة ان تكون لها مصلحة أو تشترك بأى وجه من الوجوه مع شركات الاموال التي تزاو ل اعمالا شبيهه باعمالها او التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في مصر أو في الخارج. كما يجوز لها أن تندمج في هذه الشركان او تشتريها او تلحقها بها و ذلك طبقا لاحكام القانون و لائحته التنفيذية.

٣/١ مدد الشركة:

- مدد الشركه ٢٥ علما تنتهي في ٢٥/٠٦/٢٠٤٤ و ذلك طبقا للسجل التجاري للشركه .

٤/١ مقر الشركة:

- يقع مقر الشركه الرئيسي في ٦ ميدان الفلكي – باب اللوق - القاهرة

٥/١ تاريخ اعتماد القوائم الماليه للشركة:

- تم اعتماد القوائم الماليه للشركه عن الفتره الماليه المنتهيه في ٣٠/٠٩/٢٠٢٢ طبقا لقرار مجلس الاداره المنعقد بتاريخ ١٠/١١/٢٠٢٢

٦/١ تاريخ القيد بالبورصه المصريه:

- و تم طرح الشركه للاكتتاب العام بتاريخ ٢٥/٠٣/٢٠١٠ بعد التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ١٤/٠٣/٢٠١٠.

٧/١ السنه الماليه للشركه:

- تبدأ السنه الماليه من اول يناير و تنتهى في اخر ديسمبر من كل عام .

٢- أسس إعداد القوائم الماليه:

١/٢ أسس القياس:

- يتم إعداد القوائم الماليه وفقا لمعايير المحاسبه المصريه و في ضوء القوانين المصريه الساريه .

٢/٢ عملة التعامل و عملة العرض:

- تم عرض القوائم الماليه المرفقة بالجنبيه المصري و الذي يمثل عملة التعامل للشركه .

٣/٢ استخدام التقديرات و الحكم الشخصي:

- يتطلب إعداد القوائم الماليه وفقا لمعايير المحاسبه المصريه من الإدارة استخدام الحكم الشخصي و التقديرات و الإفتراضات التي قد تؤثر على تطبيق السياسات و القيم المعروضه للأصول و الالتزامات و الإيرادات و المصروفات .

- تعد التقديرات و الافتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقه و عوامل أخرى متنوعه. هذا و قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

- يتم اعاده مراجعة التقديرات و الافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.

- يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في الفتره التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه الفتره فقط ، أو في فتره التغيير أو الفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

أ- الحكم الشخصي:

- المعلومات الخاصه بالاحكام المستخدمه في تطبيق السياسات المحاسبية التي لها تأثير هام على القيمة المعروضه للقوائم الماليه متضمنه فيما يلي:

- الاعتراف بالايراد: يتم الاعتراف بالايراد طبقا لما هو وارد تفصيلا بالسياسات المحاسبية المطبقة.

- استثمارات في شركات شقيقه و المنشآت الخاضعة لسيطرة مشتركة: ما اذا كان للشركه نفوذ مؤثر على الشركات و المنشآت المستثمر فيها.

- تصنيف عقود الايجار.

ب- الافتراضات و التقديرات غير المؤكدة:

- المعلومات الخاصة بالافتراضات و التقديرات غير المؤكدة فى الفترة الحالية و التى قد ينتج عنها تعديل مؤثر فى القيمة الدفترية للاصول و الالتزامات فى الفترة المالية القادمة يتمثل فى:
- الاعتراف و قياس المخصصات و الالتزامات: الافتراضات الأساسية حول احتمالية و حجم تدفق الموارد.
- قياس خسائر الائتمان المتوقعة للنقدية بالبنوك و عملاء و أوراق قبض و أصول مالية أخرى.
- **قياس القيمة العادلة:**
- يتطلب عدد من السياسات المحاسبية و الإفصاحات للشركة قياس القيم العادلة للاصول و الالتزامات المالية و غير المالية.
- يتم الاعتماد فى قياس القيمة العادلة للاصول و الالتزامات على بيانات السوق المتاحة بشكل أساسى ، و يتم تبويب البيانات التى يتم الاعتماد عليها فى التقييم وفقا للتسلسل الهرمى التالى:
- المستوى (١): الأسعار المعلنة (غير معدلة) فى أسواق نشطة لاصول و التزامات متماثلة.
- المستوى (٢): مدخلات كل من الأسعار المعلنة المدرجة فى المستوى (١) و التى يتم تتبعها للاصل او الالتزام إما بصورة مباشرة (مثل الأسعار) او غير مباشرة (أى مشتقة من الأسعار).
- المستوى (٣): مدخلات للاصل او الالتزام لا تعتمد على بيانات السوق التى يمكن ملاحظتها (مدخلات لا يمكن متابعتها).
- تقوم الشركة بالاعتراف بالتحولات بين المستويات الخاصة بتسلسل القيمة العادلة فى نهاية الفترة المالية التى يتم حدوث التغيير خلالها.
- تم ادراج المزيد من المعلومات عن الافتراضات المطبقة عند قياس القيمة العادلة فيما يلى:
- المدفوعات المبينية على اسهم.
- الادوات المالية.
- الاستثمارات العقارية.

٣ - أهم السياسات المحاسبية المطبقة :

التغيرات فى السياسات المحاسبية و الإفصاحات:

- يتم تطبيق السياسات المحاسبية الموضحة أدناه بثبات على جميع الفترات المعروضة فى القوائم المالية المنفردة .

١/٣ ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية :

- تم ترجمة المعاملات الأجنبية بسعر الصرف فى تواريخ المعاملات.
- الأصول و الالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية يتم ترجمتها لعملة التعامل بسعر الصرف السائد فى تاريخ اعداد القوائم المالية.
- يتم ترجمة الأصول و الالتزامات التى يتم قياسها بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية بسعر الصرف المستخدم عند تحديد القيمة العادلة.
- يتم ترجمة الأصول و الالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية التى يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية بسعر الصرف فى تاريخ المعاملة .
- و بصفة عامة يتم الاعتراف بفروق العملة فى الأرباح و الخسائر ، و باستثناء فروق العملة الناتجة من ترجمة ما يتم الاعتراف به فى بنود الدخل الشامل الآخر:
- الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (باستثناء الأضعحال، يتم إعادة تبويب فروق العملة بنود الدخل الشامل الآخر الى الأرباح و الخسائر).
- الالتزامات المالية التى تم تخصيصها كأداة تغطية مخاطر لتغطية خطر صافي الاستثمار فى نشاط اجنبى ما دامت التغطية فعالة.
- ادوات التغطية المستخدمة فى خطر التدفقات النقدية مادامت التغطية فعالة.

٢/٣ الأصول الثابتة و إهلاكاتها:

- تظهر الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية بعد خصم مجمع الإهلاك و الخسائر المتراكمة لاضمحلال القيمة ، و يتم الاعتراف بجميع تكاليف الإصلاح و الصيانة الأخرى فى قائمة الدخل عند تحققها .
- يبدأ إهلاك الأصل عندما يكون مكانه و حالته التى يصبح عليها قادرا على التشغيل بالطريقة التى حددتها الإدارة ، و يتم حساب الإهلاك باتباع طريقة القسط الثابت لبند المباني و المتناقص لباقي بنود الأصول الثابتة طبقا للعمر الافتراضي للأصل ووفقا للمعدلات الإهلاك التالية :

نوع الأصل	معدل الإهلاك
المباني و العقارات	% ٥
أجهزه الحاسب الآلى	% ٥٠
برامج الحاسب الآلى	% ١٥
باقي الاصول	% ٢٥

- يتم استبعاد الأصول الثابتة عند التخلص منها أو عند عدم توقع الحصول على أي منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامها أو بيعها في المستقبل ، يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر تنشأ عند استبعاد الأصل في قائمة الدخل في الفترة التي تم فيها استبعاد الأصل .
- يتم بصفة دورية مراجعة المتبقى من العمر الانتاجي المقدر للأصول الثابتة، و إذا اختلف المتبقى من العمر الانتاجي المقدر بشكل جوهري عن التقدير الاساسى، فإن صافي القيمة الدفترية يتم اهلاكها على مدار العمر المتبقى بعد تعديله.
- يتم مراجعة القيم المتبقية للأصول و الأعمار الانتاجية لها و طرق اهلاكها في نهاية كل فترة مالية.

التكاليف اللاحقة على الاقتناء :

- يتم احتساب النفقات المتكبدة لاستبدال أى من مكونات الأصول الثابتة كبند منفصل ويتم رسملته ، كما يتم شطب المبالغ المدرجة لأي جزء مستبدل. يتم رسملة النفقات الأخرى اللاحقة فقط عند زيادة المنافع الاقتصادية المستقبلية المتعلقة بالأصل و يتم إثبات جميع النفقات الأخرى في قائمة الدخل كمصروفات.
- يتم مراجعة القيم المتبقية للأصول و الأعمار الانتاجية لها و طرق اهلاكها في نهاية كل سنة مالية و تعديلها كلما كان هناك تغيير جوهري في اسلوب الحصول على المنافع الاقتصادية من تلك الأصول.

اضمحلال الأصول الثابتة :

- تقوم الشركة بشكل دورى في تاريخ كل ميزانية بتحديد ما اذا كان هناك مؤشر على ان يكون اصل ثابت قد اضمحل ، عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن قيمته الاستردادية ، فيعتبر ان هناك اضمحلال للأصل و بالتالى يتم تخفيضه الى قيمته الاستردادية ، وتثبت خسارة اضمحلال بقيمة الدخل .
- يتم رد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة فقط اذا كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد قيمة الأصل الاستردادية منذ اثبات اخر خسارة ناتجة عن اضمحلال القيمة ، و تكون محدودة بحيث لا تتعدى القيمة الدفترية للأصل (نتيجة لرد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة) القيمة الاستردادية له او القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الاهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة . و يتم اثبات الرد في أية خسارة ناجمة عن اضمحلال قيمة أصل بقائمة الدخل .

٣/٣ الأصول غير الملموسة:

- تتمثل في قيمة تكلفة الحصول على برامج من المتوقع ان يتم الاستفادة بها و ليس لها وجود مادي محدد و ملموس و الذى تم الحصول عليه او نشأ عن حقوق تعاقدية قانونية مع اطراف اخرى و يتوقع ان يترتب على حيازته تدفق منافع مستقبلية قابلة للقياس في صورة تدفقات نقدية مستقبلية و يتم اثبات الاولى لتلك الأصول بالقيمة التعاقدية المباشرة للحصول عليها ، على ان يتم اعادة قياسها في نهاية الفترة المالية بتكلفة الاقتناء مخصوما منها مجمع الاستهلاك و مجمع خسائر اضمحلال القيمة - ان وجدت - و التى تمثل القيمة العادلة لتلك الأصول في ذلك التاريخ.

٤/٣ مشروعات تحت التنفيذ :

- يتم تسجيل التكاليف التى تتحملها الشركة في إنشاء الأصول الثابتة في بند مشروعات تحت التنفيذ و عند انتهاء استكمال الأصل و يصبح جاهز للاستخدام في الغرض المنشأ من أجله يتم تحويل التكاليف الى الأصول الثابتة ، ويتم تقييم المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة أو صافي القيمة الاستردادية أيهما اقل .

٥/٣ الاستثمارات:

١/٥/٣ استثمارات في شركات تابعة:

- يتم ادراج الاستثمارات في الشركات التى تسيطر عليها الشركة من خلال مساهمته في المنشأة المستثمر فيها و لديها القدرة على التأثير على تلك الاستثمارات من خلال سلطتها عليها ضمن الاستثمارات في شركات تابعة ، حيث تثبت تلك الاستثمارات بالتكلفة - تكلفة الاقتناء- في تاريخ اصدار امر الشراء ، و يتم تخفيض تكلفة تلك الاستثمارات بقيمة الانخفاض غير المؤقت -ان وجد - تحميلا على قائمة الدخل (الأرباح و الخسائر) و ذلك لكل استثمار على حده.

٢/٥/٣ استثمارات في شركات شقيقة:

- يتم ادراج الاستثمارات في الشركات التى تمتلك فيها الشركة نفوذ مؤثر ، و لكنها ليست شركة تابعة أو ذات مصلحة مشتركة ضمن بند استثمارات في شركات شقيقة ، حيث يتم الإثبات الأولى لتلك الاستثمارات بالتكلفة في تاريخ الحيازة، و يتم القياس اللاحق لتلك الاستثمارات في نهاية كل فترة مالية باتباع اسلوب التكلفة ، على أن يتم القياس اللاحق لها باتباع أسلوب التكلفة، على أن يتم القياس اللاحق لها باتباع أسلوب حقوق الملكية لدى اعداد القوائم المالية المجمعة و ذلك بالتغير في حقوق ملكية الشركة الشقيقة بعد تاريخ الحيازة او في نتائج الاعمال مع تخفيض ذلك الاستثمار بقيمة أية توزيعات محصلة أو معلنة

٣/٥/٣ الاستثمارات العقارية:

- تتمثل الاستثمارات العقارية في قيمة العقارات (أراضى أو مباني أو كليهما) التى تم الحصول عليها و محتفظ بها بغرض إعادة البيع للحصول على أرباح رأسمالية ناتجة عن التغيير الموجب في القيمة العادلة أو لتحقيق عوائد أو كليهما معا، و ليست للبيع ضمن النشاط المعتاد للمنشأة و تشمل الأراضى المحتفظ بها لغرض مستقبلى غير محدد في الوقت الحاضر ، و يتم الإثبات الأولى لتلك الاستثمارات بالتكلفة -تكلفة الاقتناء- في تاريخ الاقتناء أو في تاريخ التبادل.

- ولا تشمل تلك الاستثمارات العقارية أى عقارات محتفظ بها و مقتناة بغرض التصرف اللاحق فيها فى المستقبل القريب أو لتطويرها أو إعادة بيعها ضمن النشاط المعتاد للشركة.

- على أن يتم القياس اللاحق لتلك الاستثمارات العقارية التى يتولد عنها إيرادات فى نهاية كل فترة مالية بالتكلفة مخصوما منها مجمع الاهلاك متضمنا مجمع خسائر اضمحلال القيمة ، و طبقا لنسب الاهلاك التى حددتها الإدارة لكل نوع من تلك الاستثمارات ، على ان يتم استبعاد الاستثمار العقارى من الدفاتر و ذلك عند التصرف فيه، أو عندما يتم سحبه نهائيا من الاستخدام، و لا توجد أية منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة من التصرف فيه.

٦/٣ اضمحلال الأصول :

١/٦/٣ الأصول المالىة

- تطبق الشركة منهجا من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المسهلقة المستهلكة و أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر. و تنتقل الأصول بين المراحل الثلاث التالية استنادا إلى التغير فى الجودة الائتمانية للأصل المالى منذ الاعتراف الأولي بها.

المرحلة الأولى : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا:

- تتضمن المرحلة الأولى الأصول المالية عند الاعتراف الأولي و التى لا تنطوى على زيادة جوهرية فى مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو التى تنطوى على مخاطر ائتمانية منخفضة نسبيا، بالنسبة لهذه الأصول ، يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهرا.

- خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا هى الخسائر الائتمانية المتوقعة التى قد تنتج من حالة اخفاق محتملة خلال ١٢ شهرا بعد تاريخ القوائم المالية.

المرحلة الثانية : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة – مع عدم اضمحلال قيمة الائتمان:

- تتضمن المرحلة الثانية الأصول المالية التى بها زيادة جوهرية فى مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي ، و لكن لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال القيمة. يتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدى الحياة لتلك الأصول ، خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة هى الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من جميع حالات الاخفاق الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. فى نهاية كل فترة مالية، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية فى مخاطر الائتمان للأصول المالية منذ الاعتراف الأولي. تستخدم الشركة كلا من المعلومات الكمية و النوعية لتحديد ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة فى مخاطر الائتمان بناء على خصائص الأصل المالى. يمكن أن تكون المعلومات الكمية إنخفاضاً فى التصنيف الائتماني دون درجة الاستثمار. و يتم الحصول على المعلومات النوعية من خلال مراقبة التغيرات المعاكسة الحالية أو المتوقعة فى الأعمال أو الظروف المالية أو الاقتصادية التى من المتوقع أن تسبب تغيرا جوهريا (سلبيا) فى قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته تجاه الشركة.

- بالإضافة إلى ذلك، تستخدم الشركة مؤشرات التصنيف الائتماني الداخلى بها لتطبيق العوامل الكمية فى تقييم ما اذا كانت هناك زيادة كبيرة فى مخاطر الائتمان. ترى الشركة أن مخاطر الائتمان قد زادت بشكل كبير إذا تدهور التصنيف الائتماني بشكل كبير فى نهاية كل فترة مالية مقارنة بالتصنيف الداخلى الأصلى ، إذا تم تحديد زيادة كبيرة فى مخاطر جوهرية ، فإن هذا يؤدى الى تحويل جميع الأدوات فى النطاق المحتفظ بها مع هذا الطرف من المرحلة الأولى إلى الثانية.

المرحلة الثالثة : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة – اضمحلال قيمة الائتمان:

- تتضمن المرحلة الثالثة الأصول المالية التى يوجد بها دليل موضوعي على اضمحلال القيمة فى تاريخ القوائم المالية ، بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى الحياة.

- تحدد الشركة الأصول المالية التى يوجد بها دليل موضوعي على اضمحلال القيمة بموجب معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) من خلال تطبيق تعريف التعثر المستخدم لأغراض إدارة مخاطر الائتمان – تحدد الشركة التعثر فى السداد بأنه: أى طرف مقابل غير قادر على الوفاء بالتزاماته (بغض النظر عن المبلغ المعنى أو عدد الايام المستحقة).

- عند تطبيق هذا التعريف، قد تكون المعلومات التالية بمثابة دليل على أن الأصل المالى ضعيف ائتمانيا:

- اخلال بالعقد مثل التعثر أو التأخر فى السداد.

- من المحتمل أن يدخل العميل فى حالة إفلاس أو إعادة هيكلة مالية أخرى، أو

- يواجه العميل صعوبات مالية كبيرة بسبب اختفاء سوق نشط.

- تقوم الشركة بمراجعة لكافة أصولها المالية فيما عدا الأصول المالية التى يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر لتقدير مدى وجود اضمحلال فى قيمتها كما هو موضح أدناه. و يتم تصنيف الأصول المالية فى تاريخ القوائم المالية ضمن ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى: الأصول المالية التى لم تشهد ارتفاعا جوهريا فى مخاطر الائتمان منذ تاريخ الاعتراف الأولي، و يتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها لمدة ١٢ شهرا.

- المرحلة الثانية: الأصول المالية التي شهدت ارتفاعاً جوهرياً في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو تاريخ قيد التنفيذ، ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل.
 - المرحلة الثالثة: الأصول المالية التي شهدت اضمحلالاً في قيمتها و الذي يستوجب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الأصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأداة و بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.
- و يتم قياس الخسائر الائتمانية و خسائر الأضمحلال في القيمة المتعلقة بالأدوات المالية على النحو التالي:**
- يتم تصنيف الأداة المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الأولي في المرحلة الأولى و يتم مراقبة مخاطر الائتمان بشكل مستمر من قبل إدارة المخاطر بالشركة.
 - إذا تم تحديد أن هناك زيادة جوهرياً في خطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي ، يتم نقل الأداة المالية إلى المرحلة الثانية حيث لا يتم بعد اعتبارها مضمحلة في هذه المرحلة.
 - في حالة وجود مؤشرات عن اضمحلال قيمة الأداة المالية فيتم ترحيلها للمرحلة الثالثة.
 - يتم تصنيف الأصول المالية التي أنشأتها أو اقتنتها الشركة و تتضمن معدل مرتفع من خطر الائتمان عن معدلات الشركة للأصول المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الأولي بالمرحلة الثانية مباشرة، و بالتالي يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة بشأنها على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الأصل.

٢/٦/٣ اضمحلال الأصول غير المالية:

- يتمثل اضمحلال الأصول في المبلغ الذي تزيد فيه القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المولدة للنقد عن قيمته الاستردادية و التي تمثل القيمة العادلة للأصل مخصوماً منها تكاليف البيع أو قيمته الاستخدامية (القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها من الأصل) أيهما أكبر حيث يتم تحميل الانخفاض في قيمة الأصل على قائمة الدخل (الأرباح و الخسائر) ، و في حالة وجود مؤشرات على ارتفاع قيمة الأصل فيتم عكس الخسارة الناتجة من اضمحلال قيمة الأصل بقائمة الدخل (الأرباح و الخسائر) و بما لا يجاوز قيمة الأصل الدفترية قبل تخفيض قيمة الأضمحلال.

٧/٣ الأدوات المالية و قيمتها العادلة:

الأصول المالية:

١/٧/٣ الاعتراف و القياس الأولي:

- تقوم الشركة بالاعتراف الأولي بالمدينين و أدوات الدين في تاريخ نشأتها، جميع الأصول المالية و الالتزامات المالية الأخرى يتم الاعتراف بها أولياً في تاريخ المعاملة عندما تصبح الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.
- يتم قياس الأصل المالي (ما لم يكن المدين التجاريين بدون مكون تمويل مهم) أو الالتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملات التي تسبب مباشرة إلى حيازتها لبند ليس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم قياس العملاء الذين ليس لديهم عنصر تمويل مهم مبدئياً بسعر المعاملة.

٢/٧/٣ الأصول المالية – التقييم و القياس اللاحق:

- عند الاعتراف الأولي يتم تقييم الأصل المالي على (أدوات الدين) أنه مقاس بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كاستثمارات في أدوات حقوق الملكية أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر.
- لا يتم إعادة تقييم الأصول المالية بعد الاعتراف الأولي إلا إذا قامت الشركة بتغيير نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية و في هذه الحالة يتم تقييم جميع الأصول المالية المتأثرة في اليوم الأولي من فترة إعداد التقارير المالية الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال.
- يتم تقييم الأصل المالي (أدوات دين) كمقيم بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى الشرطين التاليين و لم يتم تصفيته على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر:

- في حالة إذا كان سيتم الاحتفاظ بالأصل من ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول لتحويل تدفقات نقدية تعاقدية، و
- في حالة أنه ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة و التي تكون فقط مدفوعات أصل و فائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.

- يتم تقييم الإستثمار في أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا استوفى الشرطين التاليين و لم يتم تحديده على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر:

- يكون الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحويل التدفقات النقدية التعاقدية و بيع الأصول المالية كليهما، وينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة و التي تمثل فقط مدفوعات المبلغ الأصلي و الفائدة على المبلغ الأصلي و الفائدة القائم.

- عند الإعراف الأولى باستثمار في أدوات حقوق الملكية غير محتفظ بها لغرض المتاجرة يمكن للشركة أن تقوم باختيار لا رجعة فيه بأن تعرض ضمن الدخل الشامل الآخر، التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار تظهر ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى ولا يعاد تصنيفها في قائمة الدخل.
- الأصول المالية التي لم يتم تبويبها على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى يتم تبويبها على أنها مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وهذا يتضمن كل مشتقات الأصول المالية. عند الإعراف الأولى فإنه يمكن للشركة، أن تخصص - بشكل غير قابل للإلغاء - أصلا ماليا يستوفي المتطلبات التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان القيام بذلك يزيل أو يقلص بشكل جوهري - عدم الثبات في القياس أو الإعراف (يشار إليه - أحيانا - على أنه "عدم اتساق محاسبي") و الذي قد ينشأ خلال ذلك.
- لا يتم احتساب خسائر ائتمانية متوقعة لأدوات حقوق الملكية.

٣/٧/٣ الأصول المالية - تقييم نموذج الأعمال:

- تقوم الشركة بإجراء تقييم لهدف نموذج الأعمال الذي يتم فيه الإحتفاظ بأصل مالي على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس بشكل أفضل الطريقة التي يتم بها إدارة الأعمال و يتم تقديم المعلومات للإدارة. تتضمن المعلومات التي تم النظر فيها ما يلي:
- السياسات و الأهداف المعلنة للمحفظة و تشغيل تلك السياسات عمليا. يشمل ذلك ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات الفوائد التعاقدية ، و الحفاظ على معدل فائدة معين.
 - كيفية تقييم أداء المحفظة و إبلاغ إدارة الشركة بها.
 - المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (و الأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال) و كيفية إدارة تلك المخاطر.
 - تكرار و حجم و توقيت مبيعات الأصول المالية في الفترات السابقة و أسباب هذه المبيعات و التوقعات بشأن نشاط المبيعات في المستقبل.
 - يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة التي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

٤/٧/٣ الأصول المالية - تقييم ما إذا كانت التدفقات التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل و فائدة:

- لأغراض هذا التقييم يكون المبلغ الأصلي هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المالي و تكون الفائدة هي مقابل القيمة الزمنية للنقود ، و مقابل المخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة زمنية معينة و مقابل مخاطر الإقراض الأساسية الأخرى و التكاليف (خطر السيولة و التكاليف الإدارية)، بالإضافة إلى هامش الربح.
- عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل الفائدة ، تأخذ الشركة في اعتبارها الشروط التعاقدية للأداة. و يتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شرط تعاقدى يمكن أن يغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا تلبي هذا الشرط عند إجراء هذا التقييم ، تأخذ الشركة في اعتبارها:
 - الأحداث المحتملة التي من شأنها تغيير مبلغ أو توقيت التدفقات النقدية.
 - الشروط التي قد تعدل معدل التدفقات التعاقدية بما في ذلك ميزات المعدل المتغير.
 - ميزات الدفع المسبق و الإضافات. (إن وجدت)
 - الشروط التي تقصر مطالبة الشركة بالتدفقات النقدية من الأصول المحددة.
 - يتماشى ميزة السداد المبكر مع مدفوعات الأصل و الفائدة فقط إذا كان مبلغ الدفع المسبق يمثل بشكل جوهري المبالغ غير المدفوعة من الأصل و الفائدة على المبلغ الأساسى المستحق، و الذى قد يشمل تعويضا معقولا عن الإنهاء المبكر للعقد. بالإضافة إلى ذلك بالنسبة للأصول المالية التي يتم الحصول عليها بخصم أو علاوة إصدار على القيمة الإسمية التعاقدية، و هي ميزة تسمح أو تتطلب السداد المبكر بمبلغ يمثل بشكل جوهري المبلغ التعاقدى بالإضافة إلى الفائدة التعاقدية المستحقة (ولكن غير المدفوعة) (و التي قد تتضمن أيضا تعويضا معقولا للإنهاء المبكر) يتم التعامل معها على أنها تتوافق مع هذا المعيار إذا كانت القيمة العادلة لميزة السداد المبكر غير مؤثرة عند الإعراف الأولى.

٥/٧/٣ الأصول المالية - القياس اللاحق و الأرباح و الخسائر:

أصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر	تقاس الأصول المالية لاحقا بالقيمة العادلة، و يتم الإعراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنة أى عوائد أو توزيعات أرباح ضمن الأرباح أو الخسائر.
أصول المالية بالتكلفة المستهلكة	تقاس الأصول المالية المقيمة بالتكلفة المستهلكة لاحقا بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ، التكلفة المستهلكة يتم تخفيضها بخسائر الإضمحلال.
	إيرادات الفوائد ، أرباح و خسائر فروق العملة و الإضمحلال يتم الإعراف بهم ضمن الأرباح

و الخسائر ، و بالنسبة للأرباح و الخسائر الناتجة عن الإستبعاد تسجل ضمن الأرباح و الخسائر.	أدوات الدين المقيمة بالقيمة العادلة
تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لاحقا بالقيمة العادلة.	من خلال بنود الدخل الشامل الأخر
إيرادات الفوائد يتم احتسابها باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، أرباح و خسائر فروق العملة و الاضمحلال يتم الاعتراف بها ضمن الأرباح و الخسائر.	
صافي الأرباح و الخسائر الأخرى يتم الاعتراف بها ضمن الدخل الشامل. عند الاستبعاد ، مجمع الأرباح و الخسائر ضمن الدخل الشامل يتم إعادة تبويبه ليصبح ضمن الأرباح و الخسائر.	
تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لاحقا بالقيمة العادلة.	استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى
توزيعات الأرباح يتم الاعتراف بها كإيراد ضمن الأرباح و الخسائر ما لم تكن توزيعات الأرباح تمثل بشكل واضح استرداداً لجزء من تكلفة الإستثمار.	
صافي الأرباح و الخسائر الأخرى التي تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الأخر لا يتم إعادة تبويبها على الإطلاق ضمن الأرباح و الخسائر.	

٦/٧/٣ الالتزامات المالية – التويب و القياس اللاحق، و الأرباح و الخسائر:

- يتم تبويب الإلتزامات المالية على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر.
- يتم تبويب الإلتزامات المالية على أنها مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر إذا تم تبويبها على أنها محتفظ بها لأغراض المتاجرة أو كانت ضمن المشتقات المالية أو تم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف الأولي.
- يتم قياس الإلتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر بالقيمة العادلة و يتم الاعتراف بصافي الأرباح و الخسائر بما في ذلك مصروف الفوائد ضمن الأرباح و الخسائر.
- الإلتزامات المالية الأخرى يتم قياسها لاحقا بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ، و يتم الاعتراف بمصروف الفوائد و أرباح و خسائر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن الأرباح و الخسائر ، بالنسبة للأرباح و الخسائر الناتجة عن الاستبعاد تسجل ضمن الأرباح و الخسائر.

٧/٧/٣ الاستبعاد:

الاصول المالية:

- تقوم الشركة باستبعاد الأصل المالي عند انقضاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي، أو تقوم بتحويل الحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يكون قد تم فيها تحويل جميع مخاطر و منافع ملكية الأصل المالي بشكل جوهري، أو التي لا تقوم فيها الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر و منافع الملكية و لا تحتفظ بالسيطرة على الأصول المالية.
- تدخل الشركة في معاملات تقوم بموجبها بتحويل الأصول المعترف بها في قائمة مركزها المالي ، و لكنها تحتفظ بكافة مخاطر و منافع الأصل المحولة في هذه الحالة لا يتم إستبعاد الأصول المحولة.

الإلتزامات المالية:

- يتم استبعاد الإلتزامات المالية عندما يتم سداد الإلتزامات التعاقدية أو إلغائها أو إنقضاء مدتها.
- تقوم الشركة أيضا بإستبعاد الإلتزامات المالية عندما يتم تعديل شروطها و التدفقات النقدية للإلتزامات المعدلة تختلف اختلافا جوهريا، و في هذه الحالة يتم الاعتراف بالإلتزامات المالية الجديدة على أنها أساس الشروط المعدلة بالقيمة العادلة.
- عند استبعاد الإلتزامات المالية فإن الفرق بين القيمة الدفترية و المقابل المدفوع (بما في ذلك أصول غير نقدية تم تحويلها أو التزامات مفترضة) يتم الاعتراف بها ضمن الأرباح و الخسائر.

٨/٧/٣ مقاصة الأدوات المالية:

- تتم مقاصة الأصول و الإلتزامات المالية و يدرج الصافي في قائمة المركز المالي عندما و عندما فقط:

- يكون لدى الشركة حق الزامى قانونى فى تسوية المبالغ المثبتة، و عندما يكون لدى الشركة نية فى تسوية الأصول مع الإلتزامات على أساس الصافى أو بيع الأصول و سداد الإلتزامات فى آن واحد.

٩/٧/٣ الأدوات المالية المشتقة و محاسبة التغطية:

- تحتفظ الشركة بأدوات مالية مشتقة لتغطية تعرضها لمخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية و مخاطر أسعار الفائدة. يتم فصل المشتقات الضمنية و المحاسبة عنها منفصلة إذا لم يكن العقد المضيف أصلا ماليا و فى حالة توافر شروط محددة.
- المشتقات يتم قياسها أوليا بالقيمة العادلة و يتم الإقرار بتكاليف المعاملة ذات العلاقة ضمن الأرباح أو الخسائر. بعد الاعتراف الأولى يتم قياس المشتقات بالقيمة العادلة و يتم الإقرار بأى تغير فى القيمة العادلة فى الأرباح أو الخسائر.

٨/٣ اوراق القبض:

- تتمثل أوراق القبض فى قيمة الشيكات المحددة بتواريخ الاستحقاق و التى حصلت عليها الشركة كأدوات وفاء مقابل القيم التعاقدية للوحدات المتعاقد عليها، و يتم الإقرار بأوراق القبض بالقيمة العادلة للمعاملة وقت إبرام التعاقد مع العملاء، على أن يتم القياس اللاحق لأوراق القبض التى تعتبر أدوات قابلة للتداول فى تاريخ إعداد القوائم المالية باستخدام التكلفة المستهلكة و التى يتم تحديدها بخضم التدفقات النقدية المستقبلية لأوراق القبض بإتباع سعر الفائدة السوقى للأدوات المالية المشابهة استهلاكا على قائمة الدخل (الأرباح و الخسائر)

٩/٣ المخصصات:

- يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الشركة التزم قانونى أو تعاقدى قائم أو مستدل عليه من الظروف المحيطة نتيجة لحدث فى الماضى و يكون من المحتمل أن يترتب عنه تدفق منافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الإلتزام و يمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الإلتزام ، و يتم مراجعة المخصصات فى تاريخ كل ميزانية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالى .
- وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقد جوهريا فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للإلتزام المتوقع المطلوب لتسوية الإلتزام .

١٠/٣ الموردون و اوراق الدفع والأرصدة الدائنة:

- تثبت ارصدة الموردين و اوراق الدفع و المصروفات المستحقة و التأمينات من الغير و الارصدة الدائنة الاخرى بالمبالغ المستحقة السداد فى المستقبل للبضائع أو الخدمات المستلمة سواء تمت أو لم تتم المطالبة بها من قبل المورد (بالتكلفة) .

١١/٣ الإقتراض بالفائدة:

- يتم الاعتراف بالإقتراض مبدئيا بالقيم التى تم إستلامها ، و يتم تبويب المبالغ التى تستحق خلال عام ضمن الإلتزامات المتداولة ، إلا إذا كان لدى الشركة الحق فى تأجيل سداد رصيد القروض لمدة تزيد عن عام بعد تاريخ المركز المالى ، فيتم عرض رصيد القرض ضمن الإلتزامات غير المتداولة .
- و يتم قياس القروض و الإقتراض بفوائد بعد الإقرار المبدئى على أساس التكلفة المستهلكة بطريقة معدل الفائدة الفعال ، مع إدراج أى فروق بين التكلفة و القيمة الإستردادية فى قائمة الدخل خلال فترة الإقتراض على أساس سعر الفائدة الفعلى.

تكلفة الإقتراض:

- يتم رسملة تكاليف الإقتراض المتعلقة مباشرة بإقتناء أو إنشاء أو إنتاج الأصل المؤهل و الذى يتطلب فترة زمنية طويلة لتجهيزه للإستخدام فى الأغراض المحددة له أو لبيعه ، كجزء من تكلفة الأصل ، و يتم تحميل تكاليف الإقتراض الأخرى كمصروف فى الفترة التى تحققت فيها ، و تتمثل تكاليف الإقتراض فى الفوائد و التكاليف الأخرى التى تنفقها الشركة لإقتراض الأموال .

١٢/٣ الاحتياطى القانونى:

- تطبيقا لأحكام قانون الشركات والنظام الأساسى للشركة فإنه يتم استقطاع ٥% من الأرباح السنوية كاحتياطى قانونى حتى يبلغ ٥٠% من رأس المال المصدر ومتى نقص الاحتياطى تعين العودة إلى الاقتطاع، يستعمل الاحتياطى بناء على قرار من الجمعية العامة وفقا لإقتراح مجلس الادارة .

١٣/٣ توزيعات الأرباح:

- يتم الإقرار بتوزيعات الأرباح كإلتزام فى الفترة الذى يتم فيه إعلان التوزيع .

١٤/٣ اسهم الخزينة:

- يتم اثبات اسهم الخزينة بتكلفة اقتناؤها و تظهر مخصومة من حقوق الملكية و لا يتم الاعتراف بأى ربح أو خسارة فى الأرباح أو الخسائر الناتجة عن شراء أو بيع أو اصدار أو الغاء تلك الادوات و يتم ادراج ربح أو خسارة التصرف فى الاسهم ضمن حقوق الملكية.

١٥/٣ ايرادات من عقود العملاء:

تقوم الشركة بالاعتراف بالإيرادات المحققة من العقود مع العملاء فى ضوء شروط ما جاء بمعيار المحاسبة المصرى رقم (٤٨) و ذلك من خلال الإجراءات التالية:

- تحديد العقد.
 - تحديد التزامات الأداء.
 - تحديد سعر المعاملة.
 - توزيع سعر المعاملة على التزامات الأداء فى حالة أن عقد العميل يشمل أكثر من التزام أداء.
- يتم الإعراف بالإيرادات المحققة من العقود مع العملاء على مدار زمنى (الوفاء بالالتزامات الأداء على مدى زمنى يمثل الزمن الذى يتم فيه الوفاء بالالتزامات الأداء) اذا تم إستيفاء أحد الضوابط التالية:
- أ- تلقى العميل المنافع الناتجة عن أداء المنشأة و يستهلكها فى التوقيت الذى تقوم فيه الشركة بالتنفيذ.
 - ب- أو يترتب على التزامات الأداء قيام الشركة بإنشاء أو تحسين أصل.
 - ت- أو لا يترتب على أداء الشركة إنشاء أصل ليس له استخدام بديل و للشركة حق واجب التنفيذ فى تحصيل مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.
- يتم الإعراف بالإيرادات المحققة من عقود العملاء عند نقطة من الزمن إذا لم يكن الوفاء بالالتزامات الأداء يتم على مدار زمنى حيث تقوم الشركة بالوفاء بالالتزام الأداء عند نقطة من الزمن و هى النقطة التى يحصل فيها العميل على السيطرة على الأصل – و توجيه استخدام الأصل – و الحصول على ما يقارب جميعه المنافع المتبقية، فى هذه الحالة يجب على الشركة أن تعترف بالإيراد لأنها قامت بالوفاء بالالتزامات الأداء.

وجود مكون تمويل هام

- يتم تعديل قيمة المبلغ المتعهد به – القيمة التعاقدية ليعكس آثار القيمة الزمنية للنقود إذا كان العقد يتضمن مكون تمويل هام.

١٦/٣ الاعتراف بالإيراد (إيراد السمسرة و العمولات):

يتحقق الإيراد وفقاً لمبدأ الاستحقاق ، و يتم إثبات الإيراد بناء على تادية الخدمة و اصدار فاتورة للعميل.

١٧/٣ ايراد التوزيعات:

يتم اثبات ايرادات المساهمات عند اعلان التوزيعات المتعلقة بها:

- صندوق ضمان التسويات.
- شركة مصر المقاصة.
- صندوق حماية المستثمر.

و لا تعد توزيعات الاسهم المجانية ايرادات يتم اثباتها.

١٨/٣ ايرادات الفوائد الدائنة:

يتم الاعتراف بإيراد الفوائد الدائنة وفقاً لاساس الاستحقاق ، و يتم ادراج الفوائد الدائنة بقائمة الدخل .

١٩/٣ الشراء بالهامش:

- يقصد به العمليات التى تتم بموجب اتفاق ثلاثى بين احد امناء الحفظ و شركة او اكثر من شركات السمسرة و احد العملاء .
- ينظم ذلك القرار رقم ١٩٢ لسنة ٢٠٠٥ بتعديل بعض احكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ الصادر بقرار وزير الاقتصاد و التجارة الخارجية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣ و تاريخ سريانه ١٠/٦/٢٠٠٥ .
- بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٠٩ وافق السيد الاستاذ الدكتور رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية على منح الشركة ترخيص القيام بمزاولة عمليات شراء الاوراق المالية بالهامش اعمالاً لاحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ و لائحته التنفيذية و تعديلاتها .

٢٠/٣ ايرادات من شركات تابعة و شقيقة:

- يتم إثبات الإيرادات الناتجة عن الاستثمارات فى شركات شقيقة و الناتجة عن اتباع أسلوب حقوق الملكية طبقاً لنصيب الشركة فى نتائج أعمال الشركات المستثمر فيها و طبقاً لنسبة المساهمة بها ، بالإضافة للتغيير فى حقوق الملكية للشركة المستثمر فيها بالنسبة للبنود التى لم يتم إدراجها بنتائج الأعمال.
- كما يتم إثبات الإيرادات الناتجة عن الإستثمارات فى الشركات التابعة و الناتجة عن اتباع أسلوب التكلفة عند صدور الحق للشركة فى استلام تلك الإيرادات و العوائد سواء بواقع الإعلان أو بتحقيق واقعة التحصيل الفعلى أهمها أكثر تحديداً.
- و يتم استبعاد أثر تلك الإيرادات المحققة سواء بالتوزيع النقدى أو بتطبيق أسلوب حقوق الملكية من قائمة دخا المجموعة لدى إعدادها.

٢١/٣ ايرادات استثمارات عقارية:

يتم تحقق الإيراد الناتج من الاستثمار فى استثمارات عقارية عند اتمام و اكتمال عملية بيع تلك الاستثمارات و نقل ملكيتها - مبدئياً- الى المشتري ، و تثبت تلك الإيرادات كأرباح بيع بقيمة الفرق بين تكلفة تلك الإستثمارات و بين سعر البيع ، كما يتم إثبات الإيرادات الناتجة عن إستغلال و تأجير تلك الإستثمارات للغير طبقاً لمبدأ الاستحقاق.

٢٢/٣ المصروفات:

يتم الاعتراف بجميع المصروفات شاملة مصروفات النشاط ، المصروفات الادارية و العمومية ، المصروفات التمويلية ، المصروفات الأخرى مع أدراجها بقائمة الدخل فى السنة المالية التى تحققت فيها تلك المصاريف وفقاً لاساس الاستحقاق .

٢٣/٣ التقديرات المحاسبية:

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية قيام الإدارة بعمل تقديرات وافتراضات تؤثر على قيم الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات خلال الفترات والسنوات المالية ، هذا وقد لا تختلف النتائج الفعلية نسبياً عن تلك التقديرات.

٢٤/٣ المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة:

تتمثل الأطراف ذوى العلاقة فى العلاقات المباشرة أو غير المباشرة التى تنشأ بين المنشأة و بين شركاتها التابعة أو الشقيقة أو ذات المصلحة المشتركة و ذلك بالإضافة إلى العلاقة التى تنشأ بين الشركة و بين الأعضاء الأساسيين فى الإدارة العليا بالمنشأة، أو هؤلاء العاملين بالمنشأة و يكون لهم تأثير قوى على إتخاذ القرارات بشكل مباشر أو غير مباشر ، و تطلق المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على جميع العمليات و المعاملات و تبادل الموارد و الخدمات و الالتزامات التى تنشأ بين المنشأة و بين هؤلاء الأطراف و التى يجب أن تتم على ذات الأسس مع الأطراف غير ذوى العلاقة.

٢٥/٣ قائمة التدفقات النقدية:

- يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة غير المباشرة.
- لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية عن الفترة تتضمن النقدية و ما فى حكمها الارصدة النقدية و الودائع لاجل مدة تزيد عن ٣ شهور و اذون الخزنة لمدة لا تزيد عن ٣ شهور.

٢٦/٣ النقدية وما فى حكمها:

- تتضمن النقدية و ما فى حكمها ارصدة النقدية بالبنوك غير معرضة لخطر هامة للتغير فى قيمتها العادلة و تستخدم بواسطة الشركة فى ادارة التزاماتها قصيرة الاجل.
- لغرض قائمة التدفقات النقدية فإن النقدية وما فى حكمها تشمل على ارصدة النقدية لدى البنوك وودائع قصيرة الأجل و التى لديها تواريخ استحقاق ثلاثة أشهر أو أقل .

٢٧/٣ ضريبة الدخل و الضريبة المؤجلة:

- تتضمن ضريبة الدخل على ارباح أو خسائر السنة كل من ضريبة السنة و الضريبة المؤجلة و يتم اثباتها بقائمة الارباح و الخسائر باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببند حقوق الملكية و التى يتم اثباتها مباشرة ضمن حقوق الملكية
- و تتمثل الضريبة الحالية فى الضريبة المتوقعة على الربح الخاضع للضريبة عن السنة باستخدام اسعار الضريبة السارية.
- يتم حساب ضريبة الدخل وفقاً لقانون الضرائب المصرى رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ و لائحته التنفيذية .

١/٢٧/٣ ضريبة الدخل:

- يتم تقييم اصول و التزامات ضرائب الدخل للفترة الجارية و الفترات السابقة وفقاً للمبلغ المتوقع استرداده او سداده لمصلحة الضرائب.

٢/٢٧/٣ الضريبة المؤجلة:

- يتم الاعتراف بضريبة الدخل المؤجلة باتباع طريقة الالتزامات على الفروق المؤقتة بين القيمة المعترف بها للاصل او الالتزام للاغراض الضريبية (الاساس الضريبي) و قيمتها المدرجة بالميزانية (الاساس المحاسبي) و ذلك باستخدام سعر الضريبة المطبق.
- و يتم الاعتراف بضريبة الدخل المؤجلة كأصل عندما يكون هناك احتمال قوى بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة فى المستقبل يمكن من خلالها الإنفعا بهذا الأصل ، و يتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذى لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية .
- الضريبة المؤجلة تنشأ عن وجود بعض الفروق المؤقتة بسبب اختلاف الفترة الزمنية التى يتم فيها الاعتراف بقيمة الأصول والالتزامات بين كل من الأسس الضريبية المطبقة و بين الأسس المحاسبية التى يتم أعداد القوائم المالية طبقاً لها .
- يتم ادراج الضريبة الجارية و الضريبة المؤجلة كإيراد او مصروف فى قائمة الدخل للفترة .

٢٨/٣ نصيب السهم في الأرباح (الخسائر):

يتمثل نصيب السهم الأساسي في الأرباح في قيمة نصيب كل سهم من الأسهم العادية للشركة من صافي الأرباح الناتجة عن الأنشطة العادية والمستمرة بعد استبعاد نصيب العاملين و حصة مجلس الإدارة (إن وجدت) و ذلك على أساس متوسط عدد الأسهم القائمة خلال الفترة المالية مرجحا بعامل الوقت.

٢٩/٣ العمليات غير المستمرة:

- تتمثل العملية غير المستمرة في عنصر من عناصر نشاط الشركة و الذي يمثل خطا تجاريا كبيرا مستقلا أو منطقة جغرافية للعمليات تم التصرف فيه أو تم تصنيفه كمحتفظ به لغرض البيع أو يمثل شركة تابعه تم شراؤها فقط بغية إعادة بيعها.
- يتم التنبؤ كعملية غير مستمرة عند التخلص أو عندما تستوفي العمليات الشروط اللازمة لتبويبها كمحتفظ بها للبيع لو حدث مسبقا و يتم إعادة تبويب أرقام المقارنة لقائمة الدخل و التدفقات النقدية بحيث تعكس العمليات بإفتراض أنها غير مستمرة من بداية سنة المقارنة.

٣٠/٣ أهداف وسياسات وأساليب إدارة رأس المال:

- تهدف إدارة الشركة من إدارة رأس المال الى الحفاظ على قدرة الشركة على الاستمرار بما يحقق عائد للمساهمين وتقديم المنافع لأصحاب المصالح الأخرى التي تستخدم القوائم المالية وتوفير والحفاظ على افضل هيكل لرأس المال بغرض تخفيض تكلفة رأس المال ، وللمحافظة على افضل هيكل لرأس المال تقوم الإدارة ببحث التغيير في قيمة التوزيعات المقترحة أو إصدار أسهم جديدة لرأس المال أو تخفيض الديون المستحقة على الشركة .
- وتقوم إدارة الشركة بمراقبة هيكل رأس المال وذلك من خلال المؤشرات المالية والاقتصادية .
- ويتمثل اجمالي رأس المال في إجمالي حقوق الملكية للشركة بالإضافة الى الالتزامات طويلة الاجل ، وتعتمد الشركة على الموارد الذاتية والتسهيلات من المودرين والتسهيلات البنكية.

٣١/٣ سياسة الشركة في تدعيم الاحتياطات (بخلاف الاحتياطي القانوني):

- طبقا لمادة (٥٥) من النظام الأساسي للشركة فإنه عند إجراء أى توزيعات يتم البدء باقتطاع مبلغ يوزاي ٥ % على الاقل من الأرباح لتكوين الاحتياطي القانوني.
- وبعد اجراء التوزيعات على المساهمين والعاملين ومجلس الادارة يمكن وبناء على اقتراح مجلس الإدارة ترحيل الفوائض من الأرباح الى السنة المقبلة كأرباح مرحلة او يكون به احتياطي غير عادي او مال للاستهلاك غير عادي، ويستعمل الاحتياطي بقرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة فيما يكون اوفى بمصالح الشركة (مادة ٥٦ ، ٥٧) من النظام الأساسي.

٣٢/٣ مزايا العاملين:

١/٣٢/٣ نظام المعاشات للعاملين:

- تساهم الشركة في نظام التامينات الاجتماعية لصالح العاملين بها طبقا لقانون التامينات الاجتماعية رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاته وتحمل مساهمة الشركة على قائمة الدخل طبقا لاساس الاستحقاق ، و وفقا لهذا النظام يقتصر التزام الشركة على قيمة تلك المساهمة.

٢/٣٢/٣ حصة العاملين في الأرباح:

- تدفع الشركة حصة العاملين في الأرباح بواقع ١٠% من صافي الربح بعد خصم الاحتياطي القانوني و الخسائر المرحلة (ان وجدت) وفيما لا يجاوز مجموع الاجور السنوية و تعترف بحصة العاملين في الأرباح كالتزامات عندما تعتمد من الجمعية العامة لمساهي الشركة.

٣٣/٣ علاوة الإصدار:

- تتمثل علاوة الإصدار في الفرق الناتج عن زيادة رأس المال و ذلك بين القيمة الإسمية و بين قيمة الطرح للسهم، و يتم تخفيض علاوة الإصدار بقيمة مصاريف الإصدار الفعلية على أن تضاف صافي قيمة علاوة الإصدار إلى الاحتياطي القانوني حتى يبلغ نصف رأس المال المصدر ، و ما يزيد عن ذلك من صافي العلاوة المحصلة فيكون منها احتياطي خاص تقرره الجمعية العامة للشركة وفقا لما تراه مناسبا لصالح المساهمين على ألا يتضمن ذلك توزيعه بصفة ربح.

٣٤/٣ عقود التأجير:

أ- عقود تأجير الأصول:

- يتم الاعتراف بأصل "حق الانتفاع" وبالالتزام عقد التأجير في تاريخ بداية العقد حيث يتم قياس "حق الانتفاع" بالتكلفة في تاريخ بداية عقد التأجير و تتضمن تكلفة أصل "حق انتفاع" مبلغ القياس الأولي للالتزام عقد التأجير و أى دفعات تمت في أو قبل تاريخ بداية عقد التأجير و أى تكاليف مباشرة و أى تكاليف يتم تكبدها في تفكيك و إزالة الأصل محل العقد، كما يتم قياس إلتزامات عقد التأجير بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ باستخدام معدل الفائدة الضمنية في عقد التأجير و تتمثل دفعات الإيجار في الدفعات التالية لحق استخدام الأصل سواء كانت دفعات ثابتة أو دفعات متغيرة (ليبور) أو مبالغ يتوقع سدادها بموجب ضمانات و سعر ممارسة لخيار الشراء و دفعات الغرامات لإنهاء عقد التأجير.

القياس اللاحق

- في نهاية الفترة يتم استهلاك أصل "حق الانتفاع" من تاريخ بداية عقد التأجير و حتى نهاية العمر الإنتاجي للأصل محل العقد طبقا لمتطلبات الاهلاك الواردة في معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) ، اذا كان سيتم ممارسة خيار الشراء و فيما عدا ذلك يتم استهلاك الأصل إلى نهاية العمر الإنتاجي أو نهاية مدة التأجير أيهما أقرب كما يتم احتساب أية خسائر اضمحلال في قيمة أصل "حق الانتفاع" إن وجد.
- بعد تاريخ عقد التأجير يتم قياس إلتزامات عقد التأجير ليعكس تغيرات الإيجار بما يلي:
 - أ- زيادة المبلغ الدفترى ليعكس الفائدة على إلتزام عقد التأجير.
 - ب- تخفيض المبلغ الدفترى ليعكس دفعات الإيجار.
 - ت- إعادة قياس المبلغ الدفترى ليعكس أى إعادة تقييم أو تعديلات لعقد الإيجار.
- و إذا حدث تغير في دفعات الإيجار المستقبلية نتيجة تغير معدل الفائدة المستخدم في تحديد دفعات الإيجار يتم إعادة قياس إلتزام عقد التأجير ليعكس دفعات الإيجار المعدلة.

ب- عقود البيع مع إعادة الاستئجار:

- في حالة البيع مع إعادة الإستهجار يتم تقييم عملية تحويل الأصول إذا كانت عملية (حصول المشتري على السيطرة على الأصل و توجيه استخدامه و الحصول على المنافع الإقتصادية المتبقية منه) أو ليست عملية بيع و ذلك على النحو التالي:

تحويل الأصل يمثل عملية بيع:

- يتم إثبات الأصل كحق إنتفاع طبقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٩) الخاص بعقود الإيجار مقابل إلتزامات عقد التأجير بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار كإلتزامات على النحو الوارد بسياسة عقود التأجير المدرجة في البند (أ) بعاليه ، حيث يصنف العقد في هذه الحالة كعقد إيجار.

تحويل الأصل ليس عملية بيع:

- يتم الاعتراف بالأصل المحول بدفاتر الشركة ضمن الأصول مقابل إثبات إلتزام مالى يساوى متحصلات التحويل بالعقد و يتم المحاسبة عن هذا الإلتزام طبقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) ، حيث يصنف العقد في هذه الحالة كعقد تمويل بضمان الأصل.

ت- الإعفاءات من الاعتراف:

- قد تختار الشركة عدم تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٩) الخاص بعقود التأجير بالنسبة لعقود التأجير قصيرة الأجل و عقود التأجير ذات القيمة المنخفضة.

٣٥/٣ الأرقام المقارنة:

يعاد تبويب الأرقام المقارنة كلما كان ذلك ضروريا لتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في الفترة الحالية.

٤- النقدية لدى البنوك:

بلغ رصيد النقدية وما في حكمها في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٣٠٥٦٢٣١ جنيه مصري بيانه كالتالي :-

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٠٩/٣٠	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	نقدية بالصندوق
١٩٧٢٣	٣١٧٠١	حسابات جارية بالبنوك
٤١٣٩٢٥١	٣٠٢٤٥٣٠	الإجمالي
<u>٤١٥٨٩٧٤</u>	<u>٣٠٥٦٢٣١</u>	

٥- العملاء واوراق القبض (بالصافي):

بلغ رصيد العملاء في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٥٥١٨٦٤٣ جنيه مصري، بيانه كالتالي :-

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٠٩/٣٠	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	العملاء
١٦٩٩٣٨٥٥	١٣٦٨١٩٢٢	خسائر ائتمانية متوقفة
(٣١٣٧٠٠٠)	(٨١٦٣٢٧٩)	إجمالي ارصده العملاء واوراق القبض
<u>١٣٨٥٦٨٥٥</u>	<u>٥٥١٨٦٤٣</u>	

٦- مدينون و حسابات مدينة أخرى:

بلغ رصيد مدينون وحسابات مدينة اخرى في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٢٧٧٢٥٠ جنيه مصري بيانه كالتالي :-

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٠٩/٣٠	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	سلف و عهد عاملين
١٤٢٣٩٥	١٧٨٣٣٠	تامينات لدى الغير
٩١٤٠٠	١٠١٤٠٠	خسائر ائتمانية متوقفة
--	(٢٤٨٠)	الإجمالي
<u>٢٣٣٧٩٥</u>	<u>٢٧٧٢٥٠</u>	

٧- استثمارات في شركة مصر المقاصة:

بلغ رصيد الاستثمارات في شركة مصر المقاصة في ٢٠٢٢/٠٩/٣٠ مبلغ ٢٠٥١٠٠ جنيه و هو قيمة المساهمة في رأس مال شركة مصر للمقاصة طبقاً لاحكام قانون الایداع و القيد المركزي رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ و لانحته التنفيذية و التي توجب علي الشركات العاملة في مجال الاوراق المالية المساهمة في رأس مال شركة مصر للمقاصة و الایداع و القيد المركزي و يبلغ حصة الشركة عدد ٧٨٩٤ سهم .
يتمثل هذا البند في حصة الشركة في أسهم شركة مصر المقاصة كما يلي :

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٠٦/٣٠	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	استثمارات في شركة مصر للمقاصة
٢٠٥١٠٠	٢٠٥١٠٠	الإجمالي
<u>٢٠٥١٠٠</u>	<u>٢٠٥١٠٠</u>	

٨- الأطراف ذات العلاقة:

- تثبت المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة التي تقوم بها الشركة في سياق معاملتها العادية باستخدام نفس أسس التعامل التي تتم مع الاطراف الاخرى .

شركة العروب للسمرة في الأوراق المالية
" شركة مساهمة مصرية "

خاصة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٦ ولائحته التنفيذية وتعديلاته

الإيضاحات المتضمنة للقوائم المالية

في ٣٠ / ٠٩ / ٢٠٢٢

(٠٩) الأصول الثابتة

الإجمالي	برامج وشبكات	مباني	اجهزة كهربائية و آلات و معدات	اجهزة كمبيوتر	اثاث و تجهيزات	التكلفة
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	التكلفة في ٠١ يناير ٢٠٢١
4 480 586	1 682 966	800 000	300 392	689 594	1 007 634	
218 651	52 440		52 200	24 396	89 615	
4 699 237	1 735 406	800 000	352 592	713 990	1 097 249	
53 409	28 500		24 909			
4 752 646	1 763 906	800 000	352 592	738 899	1 097 249	
3 644 357	1 339 099	388 395	274 745	667 169	974 949	
172 893	59 446	40 000	19 461	23 411	30 575	
3 817 250	1 398 545	428 395	294 206	690 580	1 005 524	
117 368	41 103	30 000	10 947	18 120	17 198	
3 934 618	1 439 648	458 395	305 154	708 700	1 022 722	
818 027	324 258	341 605	47 438	30 199	74 527	
881 987	336 861	371 605	58 386	23 410	91 725	

اهلاك الفترة تم تحميله علي قائمه الارباح و الخسائر علي النحو التالي

76 265

اهلاك اداري

41 103

اهلاك تشغيلي

117 368

- لا يوجد رهن علي الأصول الثابتة

- لا توجد أصول غير مستغلة

١٠- دائنون وأرصدة دائنة أخرى :

بلغ رصيد دائنون وأرصدة دائنة أخرى في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٢٤.٠٦٤ جنيه مصري بيانه كالتالي :

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٠٩/٣٠	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	موردون
٢٧٣٣٤	١.١٣٦	خدمات (بورصة - هيئه سوق المال - مصر للمقاصه - دمغه)
٣٧٨.	--	اداره السجلات
١١٨٢٩	٢٣٤٩	اتعاب مراقب الحسابات
١٨١٥٠	--	المساهمه التكافليه لمواجهه اثار كورونا
٥٥٢٤	٥٥٢٤	المساهمه التكافليه في نظام التأمين الصحي الشامل
١٦٩١٨	٤٩٢٥	مساهمه صندوق تكريم اسر الشهداء
١١٣.	١١٣.	الاجمالي
٨٤٦٦٥	٢٤.٠٦٤	

١١- مصلحه الضرائب :

بلغ رصيد مصلحه الضرائب في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٣٣٥٨٠ جنيه مصري بيانه كالتالي :

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٠٩/٣٠	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	ضرائب كسب عمل
٣٧٨٩٠	٢٧٦٢٣	ض عمولات و سمسره - ماده ٥٧
١٨٨٧٠٢	--	الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبه
٦.٢٩	٥٩٥٧	الاجمالي
٢٣٢٦٢١	٣٣٥٨٠	

١٢- قروض مسانده:

بلغ رصيد القروض المسانده في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٥٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه مصري بيانه كالتالي :

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٠٩/٣٠	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	السيد / وجدي قلته ميخائيل
٥.٠٠٠.٠٠٠	٥.٠٠٠.٠٠٠	الاجمالي
٥.٠٠٠.٠٠٠	٥.٠٠٠.٠٠٠	

تتوافر في هذه القروض الشروط التاليه:

- ألا تقل مدتها عن سنتين.
- ان يقدم هذا القرض دون الحصول على اى ضمانات و ليس له اولوية على اى قروض اخرى.
- يحق للطرف الاول ان يسترد مبلغ القرض قبل تاريخ الاستحقاق بشرط ألا يترتب على ذلك انخفاض صافي راس المال عن الحد الادنى المقرر بمعايير الملاءة.
- جميع القروض الممنوحة للشركه لا يترتب عليها اى التزامات تمويليه تجاه الساده المقرضين .

١٣- مشروعات تحت التنفيذ :

ويتمثل هذا الرصيد فيما يلي :

البيان	الرصيد في	الإضافات خلال الفترة	المحول لحساب الأصول	الرصيد في
	٢٠٢٢/٠١/٠١		خلال الفترة	٢٠٢٢/٠٩/٣٠
اتفاق استثماري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
*مقدم حجز شراء وحده بالعاصمة الاداريه	١.٠٩٢.٨٨٠	٣٨٢.٣٩٠	--	١.٤٧٥.٢٧٠
الاجمالي	١.٠٩٢.٨٨٠	٣٨٢.٣٩٠	--	١.٤٧٥.٢٧٠

- بتاريخ ٢٥/١٠/٢٠٢٠ قامت الشركة بالتعاقد مع شركه إيدج لشراء وحده اداريه رقم ٢١ بمشروع الشركه بالعاصمة الاداريه الجديده بإجمالي قيمه ٤٧٨١٥٩٥ جم وتم سداد مقدم الحجز وتقوم الشركه بسداد الاقساط المستحقه .

١٤- رأس المال المصدر والمدفوع:

حدد رأس المال المرخص به بمبلغ ٢٠٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري والمصدر والمدفوع بمبلغ ٢٥٠٠٠٠٠ جنيه مصري موزع علي ٢٥٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه مصري وبموجب اجتماع الجمعية العامه الغير عاديه بتاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٦ والتي قررت تجزئة القيمة الاسمية للسهم من ١٠٠ لتصبح ١ جنيه مصري وتم اعتماد المحضر بتاريخ ٢٥/١٢/٢٠٠٦ وفيما يلي تطور رأس المال للشركة :

البيان	المبلغ
قيمة ٢٥% من رأس المال المصدر بتاريخ ٢/٤/١٩٩٤ وأودع ببنك مصر وتم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٢/٤/١٩٩٤	٦٢٥٠٠
قيمة ٢٥% من رأس المال المصدر أودع بخزينة الشركة وذلك بموجب اعتماد محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة بتاريخ ٦/٦/٢٠٠١ وتم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٦/٦/٢٠٠١	٦٢٥٠٠
قيمة ٥٠% من رأس المال المصدر أودع بخزينة الشركة وذلك بموجب محضر مجلس الإدارة ومعتمد من الهيئة العامة لسوق المال بتاريخ ١٨/١/٢٠٠٦ وتم التأشير بالسجل التجاري في ١٨/١/٢٠٠٦	١٢٥٠٠٠
قيمة ٧٥% من رأس المال المدفوع أودع ببنك مصر إيران للتنمية وذلك بموجب محضر مجلس الإدارة رقم ٢٦ ومعتمد من الهيئة العامة لسوق المال بتاريخ ١٠/٨/٢٠٠٦ وتم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ١٣/٨/٢٠٠٦	٧٥٠٠٠٠
قيمة ١٠٠% من رأس المال المدفوع أودع ببنك مصر إيران للتنمية وذلك بموجب محضر مجلس الإدارة رقم ٣٠ ومعتمد من الهيئة العامة لسوق المال بتاريخ ٧/١١/٢٠٠٦ وتم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٩/١١/٢٠٠٦	١٠٠٠٠٠٠
قيمة ١٠٠% من رأس المال المدفوع أودع ببنك مصر إيران للتنمية وذلك بموجب محضر مجلس الإدارة رقم ٤٢ ومعتمد من الهيئة العامة لسوق المال بتاريخ ٣/٤/٢٠٠٧ وتم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٥/٨/٢٠٠٧	٣٠٠٠٠٠٠
قيمة ١٠٠% من رأس المال المدفوع أودع بالبنك العربي الافريقي وذلك بموجب محضر مجلس الإدارة رقم ٥٠ ومعتمد من الهيئة العامة لسوق المال بتاريخ ٢١/١٠/٢٠٠٧ وتم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٢٨/١٠/٢٠٠٧	٥٠٠٠٠٠٠
بموجب الاكتتاب العام و تم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ١٤/٣/٢٠١٠	٣٠٠٠٠٠٠
بموجب الاكتتاب العام و تم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٠٨/٠٨/٢٠١٠	٧٠٠٠٠٠٠
بموجب قرار الجمعية العامه الغير عاديه بتاريخ ٢٠/٤/٢٠١١ - بزياده رأس المال المصدر و المدفوع من الاحتياطات و ذلك عن طريق اصدار اسهم مجانيه و تم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٠٨/٦/٢٠١١	٤٥٠٠٠٠٠
الاجمالي	٢٤٥٠٠٠٠٠

- بلغت الخسائر المرحله في ٣١/١٢/٢٠٢١ مبلغ ١٢٧٨.٠٩٥٥ جنيه مصري و تم الدعوه لانعقاد الجمعية العامه الغير عاديه في ٣١/٣/٢٠٢٢ و ذلك للنظر في استمرار النشاط و تم انعقاد الجمعية و الموافقه علي استمرار النشاط .

هيكل المساهمين (المساهمين الذين يملكون ٥% فاكثراً)

الموقف وفقاً لبيانات شركه مصر للمقاصه بتاريخ ٢٠٢٢/٠٩/٣٠		الاسم
نسبه	عدد الاسهم	
٢٠.٤١%	٥٠٠٠٠٠	مينا وجدي قلته ميخائيل
١٨.٦٥%	٤٥٦٦٨٧	سناء بشرى حفيظ
١٧.٦٣%	٤٣١٩٦٨٧	دينا وجدي قلته ميخائيل
٦.٩٣%	١٦٩٦٩٨٦	حسام الدين يوسف الطاهر
٦.٨٧%	١٦٨٢٦٦٩	رانيا اسماعيل محمد مهدي
٥.٩٣%	١٤٥٣١٢٣	عباس محمد رضا عباس الطوخي
٥.٩١%	١٤٤٧٢٧٠	نهله يحيى عبد الخالق عمر تحيمر
٥.١٨%	١٢٦٩١٠٠	احمد عباس محمد رضا الطوخي
٨٧.٥%	٢١٤٣٨٥٢٢	الإجمالي

هيكل المساهمين الاحمال, موضجانه الاسهم حرة التداول:

الموقف وفقاً لبيانات شركه مصر للمقاصه بتاريخ ٢٠٢٢/٠٩/٣٠		الاسم
نسبتها	عدد الاسهم	
١٠٠%	٢٤٥٠٠٠٠	اجمالي اسهم الشركة المقيدة لدى شركة مصر للمقاصه
٠.٢٧٦%	٦٧٦٢٠	اجمالي الاسهم غير المودعه بالايدياع المركزى
٩٩.٧٢٤%	٢٤٤٣٢٣٨٠	اجمالي الاسهم المودعه بالايدياع المركزى
.	.	اسهم خزينه
٩١.٠١%	٢٢٢٩٨٢٧١	إجمالي اسهم بغرض الاحتفاظ
٨.٧١%	٢١٣٤١٠٩	إجمالي الاسهم حرة التداول

١٥- ايرادات النشاط :

يتمثل بند ايرادات النشاط الظاهر بقائمة الدخل في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ بمبلغ ١٧٤١٧٦٠ جنيه مصري بيانه كالتالي :-

٢٠٢١/٠٩/٣٠	٢٠٢٢/٠٩/٣٠	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	عمولات
٤٣٧٦.١٢	١٥٨٢٨٤٠	مقابل تمويل عمليات الشراء الهامشي
١٤٢٢٣٢	١٥٨٩٢٠	الأجمالي
<u>٤٥١٨٢٤٤</u>	<u>١٧٤١٧٦٠</u>	

١٦- تكلفه ايرادات النشاط :

يتمثل تكلفه ايرادات النشاط في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٨٣٨٩٢٦ جنيه مصري بيانه كالتالي :

٢٠٢١/٠٩/٣٠	٢٠٢٢/٠٩/٣٠	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	رواتب و اجور
١١١٨٢٦٦	٥٦٥٩٠٠	رسوم و اشتراكات
١٤٩٢٤٨	١٠٨٥٧٨	صيانه
١٧٨٩٢٣	١٢٣٣٤٥	اهلاكات تشغيل
٤٤٥٨٤	٤١١٠٣	الأجمالي
<u>١٤٩١٠٢١</u>	<u>٨٣٨٩٢٦</u>	

١٧- المصروفات العمومية :

تمثل بند مصروفات عمومية الظاهر بقائمة الدخل في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ بمبلغ ٢٤٢٣٩٤٤ جنيه مصري فيما يلي :-

٢٠٢١/٠٩/٣٠	٢٠٢٢/٠٩/٣٠	بيان
جنيه مصري	جنيه مصري	مرتبات
٨٢٣٦٣٤	٩٦٩٧٥٥	تامينات اجتماعيه
١٦٦٦٩٧	١٨٧٥٣٥	كهرباء و مياه
٤١٥١٠	٢٦٧٦١	اكراميات و هدايا
١٤١٤٤	٣٢٠٨٤	تليفون و بريد و دمغه
٧٢٦٤	٨١٦٤	ادوات كتابية و مطبوعات
٤٧٧٤٣	٥٥٩٦٠	ايجار
١٥٥١٥٥	٢١٣٩٧٤	صيانة واصلاح
٣٣٧٠	٢١٤٧٤	اهلاكات اداريه
٦٥٤٤٨	٧٦٢٦٥	بوفيه و ضيافة
٥٥١١٠	٣٩٩٨٢	اتعاب و استشارات
٢٣٦٥٠	٢٥٣٠٠	نقل و انتقال
٢٢٥١٣	٢٦٣٦٢	رسوم و اشتراكات
٦٧٣٨٩	٧٦٠٦٤	م. بنكية
٩٨٥١	١٠١٠٨	مصروفات قضائيه
٦٠٦	١٠٠٠٠	مصروفات بالبورصة
٨٦٣٧٥	١١٦٥٨٠	مصروفات بمصر المقاصة
٤٥٥٧١	٢١١٧٦	مصروفات بهيئة الرقابة المالية
٣٥٨٢٧	٧٠١٠٠	اخرى
..	١٠٩٥٠٠	بدلات حضور و مكافات اعضاء مجلس الاداره
٣٥٦٧٠٠	٣٢٦٨٠٠	
<u>٢٠٢٨٥٥٧</u>	<u>٢٤٢٣٩٤٤</u>	<u>الأجمالي</u>

١٨- إيرادات أخرى:

٢٠٢١/٠٩/٣٠	٢٠٢٢/٠٩/٣٠	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	فوائد بنكيه
١٥٩٠١	٦٥٩٥٤	
٢١٥٠٠٠	٤٧٨١٠	ايرادات متنوعه - فروق حفظ مركزي
٥٤٩٢٣٢	٢٢٥١٣٨	ايرادات اخري
٣.٦٨٨٥	٣٥٥١٤٠	ايرادات استثمارات
١.٨٧.١٨	٦٩٤.٤٢	الاجمالي

١٩- نصيب السهم في الأرباح (الخسائر):

بلغ نصيب السهم في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ من الأرباح (الخسائر) مبلغ (٠.٢٤٩١) جنيه مصري في حين بلغ نصيب السهم من الأرباح (الخسائر) عن الفتره المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ مبلغ ٠.٠٠٩ جنيه مصري وذلك بيانها كالتالي :-

٢٠٢١/٠٩/٣٠	٢٠٢٢/٠٩/٣٠	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	صافي ارباح(خسارة) الفتره
٢٢.٧٢٥	(٦١٠١٨٥٢)	
		يقسم على
٢٤٥٠٠٠٠٠	٢٤٥٠٠٠٠٠	المتوسط المرجح للأسهم العادية المصدره
٠.٠٠٩	(٠.٢٤٩١)	نصيب السهم في الأرباح(خسارة) (جنيه/سهم)

٢٠- الموقف الضريبي:

تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في مواعيدها القانونية بانتظام.

■ الضريبة علي ارباح شركات الاموال

- الشركة ملتزمة بتقديم اقرارات الضريبية في المواعيد القانونية و سداد المستحق من واقع الاقرار .
- السنوات من بدايه النشاط حتي عام ٢٠٠٤ و تم اخطار الشركه بنماذج ٤، ٣، و ظهرت بعض الفروق و تم سدادها .
- السنوات ٢٠١٠ : ٢٠١١ تم اخطار الشركه بنموذج ١٩ و تم الاعتراض في الميعاد القانوني و لم يتم الفحص حتي تاريخه
- السنوات ٢٠١٣ : ٢٠١٧ تم اخطار الشركه بنموذج ١٩ و تم الاعتراض في الميعاد القانوني و لم يتم الفحص حتي تاريخه
- السنوات من ٢٠١٨ حتي تاريخه لم يتم الفحص .

■ الضريبة علي المرتبات

- تقوم الشركه بتقديم التسويات السنويه في نهايه كل عام و سداد الضريبه المستحقه من واقع التسويات المقدمه.
- تم فحص السنوات من بدايه النشاط حتى ٢٠١٣/١٢/٣١ و تم سداد الفروق الضريبه المستحقه .
- السنوات من ٢٠١٤ حتي تاريخه لم يتم الفحص .

■ ضريبة الدمغة

- قامت مأمورية ضرائب دمغة القاهرة بفحص محررات الشركة حتى عام ٢٠١٤/١٢/٣١ و تم سداد الفروق الضريبية المستحقه .
- السنوات من ٢٠١٥ حتي تاريخه لم يتم الفحص .

■ نظام الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة

- الشركة ملتزمة بتنفيذ احكام الخصم تحت حساب الضريبة و تم السداد حتي ٢٠٢٢/٠٦/٣٠ .
- قامت مأمورية الضرائب بفحص الشركة من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٦ و تم سداد الفروق الضريبية المستحقه.
- السنوات من ٢٠١٧ حتي تاريخه لم يتم الفحص .

■ ضريبة القيمة المضافة

- الشركة غير خاضعة لضريبة القيمة المضافة .

■ التأمينات الاجتماعيه

- يتم سداد التأمينات الاجتماعيه بصفه دوريه

٢١- التزامات ضريبية :

تتمثل الالتزامات الضريبية علي الشركة في ضرائب الدخل الجارية و ضرائب الدخل المؤجلة :

١-٢١ ضريبه الدخل الجارية :

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٠٩/٣٠	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	ضريبه الدخل الجارية
--	--	
--	--	

تسويه ضريبه الدخل علي اساس السعر الفعلي للضريبه

٨٥٩٦٥	(٦١٠.١٨٥٢)	- صافي الربح المحاسبي (الخساره)
(٢٧٧٢٦٦٧)	١٧٣١٧١٠	- تسويات ضريبية
(٢٦٨٦٧٠٢)	(٤٣٧٠١٤٢)	- صافي الوعاء الضريبي
..	..	- الضريبه المستحقه
..	..	- السعر الفعلي للضريبه

٢-٢١ ضريبه الدخل المؤجله

التزامات ضريبية مؤجلة ناشئة عن اهلاكات الأصول الثابتة (الفرق بين الأساس المحاسبي والأساس الضريبي) :

ويتمثل هذا الرصيد فيما يلي :

الرصيد في ٢٠٢٢/٠٩/٣٠	الحركه خلال الفتره	الرصيد في ٢٠٢٢/٠١/٠١	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	ضريبه الفارق بين الاهلاك الضريبي و المحاسبي
(٨١ ٥١٦)	١٣١٨	(٨٢ ٨٣٤)	
(٨١ ٥١٦)	١٣١٨	(٨٢ ٨٣٤)	الاجمالي

٢٢-الالتزامات المحتملة والالتباطات التعاقدية الاخرى:

لا توجد التزامات محتملة حتى تاريخه.

٢٣-الموقف القانوني:

تم رفع دعوي قضائيه رقم ١٠٧٣ لسنة ٢٠٢٢ من الهيئه العامه للرقابه الماليه ضد بعض العاملين بالشركه بصفتهم الوظيفيه و تم احاله الدعوي للخبراء .

٢٤-توزيع الأرباح:

طبقا للمادة ٥٨ من النظام الاساسي للشركه يتم توزيع الأرباح كما يلي:

- ٥% احتياطي قانوني يتوقف متى بلغ نصف راس المال المصدر.
- ١٠% حصة العاملين بما لا يجاوز مجموع الاجور السنويه للعاملين طبقا للقواعد التي يضعها مجلس ادارة الشركه و تعتمدها الجمعية العامه.
- ٥% حصة اولي للمساهمين من رأس مال الشركه.
- ٥% مكافأة مجلس الادارة من الباقي.
- الباقي حصة ثانية للمساهمين أو يرسل بناء على اقتراح مجلس الادارة أو يكون احتياطي غير عادي أو مال لاستهلاك غير عادي.

٢٥- الالتيباطات الرأسماليه :

بتاريخ ٢٥/١٠/٢٠٢٠ قامت الشركه بالتعاقد مع شركه إيدج لشراء وحده اداريه رقم ٢١ بمشروع الشركه بالعاصمه الاداريه الجديده بإجمالي قيمه ٤٧٨١٥٩٥ جم و تم سداد مقدم الحجز و تقوم الشركه بسداد الأقساط المستحقه في تواريخ استحقاقها علي ان يتم استلام الوحده خلال ٤ سنوات من تاريخ التعاقد .

٢٦-الأدوات الماليه وإدارة المخاطر المتعلقة بها:

تتمثل الأدوات الماليه للشركه في الأصول والالتزامات الماليه ، وتتضمن الأصول الماليه أرصده النقدية لدى البنوك و ارصده المدينون والأرصده المدينة الاخرى ، كما تتضمن الالتيباطات الماليه أرصده الدائنون والأرصده الدائنة الاخرى.

ويتضمن الإيضاح رقم (٧/٣) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية السياسات المحاسبية المتبعة بشأن إثبات وقياس أهم الأدوات الماليه وما يرتبط بها من إيرادات ومصروفات .

أ- خطر سعر الفائدة:

يتمثل خطر الفائدة فى التغير المحتمل فى أسعار الفائدة و أثرها على الإلتزامات المالية الحالية والمستقبلية و المتمثلة فى الفوائد و العملات على أرضة القروض و السلفيات و مصادر التمويل الأخرى و التى قد يكون لها أثر عكسى على نتائج الأعمال.
و تقوم الشركة بمراقبة توافق تواريخ استحقاقات الأصول و الإلتزامات المالية مع أسعار الفوائد المرتبطة به .

ب- خطر أسعار الصرف:

يتمثل خطر العملات الأجنبية فى التقلبات فى سعر الصرف و الذى يؤثر على المدفوعات و المقبوضات بالعملات الأجنبية و كذلك تقييم الأصول و الإلتزامات بالعملات الأجنبية . و لا توجد الإلتزامات بعملات أجنبية.
وكما هو وارد بالإيضاح رقم (١/٣) فقد تم تقييم أرضة الأصول و الإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية الموضحة أعلاه باستخدام متوسط أسعار الصرف المعلنة من البنوك التى تتعامل معها الشركة فى تاريخ الميزانية.

ت- خطر الائتمان:

يتمثل خطر الائتمان فى عدم مقدرة العملاء الممنوح لهم الائتمان على سداد المستحق عليهم و يعتبر هذا الخطر محدود نظرا لأن الشركة تتعامل مع عملاء ذو ملاءة مالية جيدة و قد وضعت الشركة سياسة ائتمانية تتضمن الحصول على دفعات مقدمة.

ث- خطر السيولة:

يتمثل خطر السيولة فى مقدرة الشركة على تأمين السيولة اللازمة لمقابلة الإلتزامات المتعلقة بالأدوات المالية . و قد تنتج مخاطر السيولة عن عدم بيع أصل مالى بسرعة و بقيمة تقارب قيمته العادلة .
و تقوم الشركة بإدارة السيولة عن طريق التأكد بشكل دورى من توفر سيولة كافية لمقابلة اية الإلتزامات مستقبلية . و تقوم ادارة الشركة على توفير السيولة الكافية لمقابلة الإلتزاماتها المستقبلية عند استحقاقها .

ج- القيمة العادلة للأدوات المالية:

طبقا لاسس التقييم المتبعة فى تقييم أصول و الإلتزامات الشركة الواردة بالإيضاح رقم (٧/٣) فإن القيمة العادلة للأدوات المالية لا تختلف اختلافا جوهريا عن قيمتها الدفترية فى تاريخ الميزانية .

ح- خطر السوق:

يتمثل خطر السوق فى التغيرات فى الأسعار و التى تنشأ من التغير فى أسعار الصرف و الفوائد و أسعار الأوراق المالية التى قد تؤثر على إيرادات الشركة او تكلفه احتفاظها بالأدوات المالية ان وجدت.

خ- خطر الاستثمار:

يتمثل الإستثمار فى انخفاض المحتمل فى العوائد و التوزيعات المحتملة و المتوقعة من الشركات المستثمر فى رؤوس أموالها و إمكانية إعادة الإستثمار فى أوراق مالية أخرى ذات عوائد مرتفعة نسبيا ، و ذلك بالإضافة إلى المخاطر المحتملة من عدم التنوع المناسب فى محفظة الأوراق المالية فى كافة القطاعات الإستثمارية القائمة و المحتملة ، و تقوم الشركة بإتباع سياسة فى إدارة محفظة الأوراق المالية بالشركة من شأنها تعظيم العوائد و الإيرادات و الأرباح المحققة من خلال عمليات الشراء و إعادة البيع و كذلك البيع و إعادة الشراء و ذلك بالإضافة إلى التنوع فى الإستثمار فى القطاعات الإستثمارية ذات العوائد المستقرة نسبيا.

٢٧- الأحداث الجارية الهامة:

- بتاريخ ٢٠٢٢/٠٩/٠٤ صدر قرار رقم ٩٥ لسنة ٢٠٢٢ من لجنه العضويه بالبورصه و ذلك بحظر استفاده الشركه من نظم التداول و الخدمات و التسهيلات المعمول بها بالبورصه و ذلك لحين التزام الشركه بنسب الملاءه الماليه المقرره و قرار مجلس إداره الهيئه رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٤ بشأن تنظيم مزاوله نشاط الشراء بالهامش .
- بتاريخ ٢٠٢٢/٠٩/٠٧ صدر قرار مجلس اداره الهيئه العامه للرقابه الماليه رقم ٩٤ لسنة ٢٠٢٢ و المتضمن الزام الشركه بزياده قيمه التأمين المودع منها بقيمه عشره ملايين جنيه لمده عام و قامت الشركه بالتظلم من القرار و ذلك بالتظلم رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٢ .
- بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٦ صدر قرار لجنه التظلمات بالهيئه العامه للرقابه الماليه برفض تظلم الشركه رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٢ .
- شهد النصف الثانى من شهر مارس ٢٠٢٠ بداية انتشار جائحه كورونا فى مصر و قد اعلنت الحكومه المصريه عن تدابير غير مسبوقه لمكافحة عدوى الفيروس و انتشاره ، و قد قامت ادارة الشركة بتحديد اهدافها لهذه الفتره فى المحافظه على العاملين و تامينهم من مخاطر كورونا مع استمرار العمل و البيع باتخاذ الاجراءات الاحترازية لتجسيم المخاطر على فرق العمل و لضمان تلبية متطلبات الاسواق المختلفه لمنتجات الشركه.
- ادى تباطؤ العديد من إقتصاديات الدول الكبرى فى الفتره الأخيرة إلى مزيج من ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأساسية ، و اضطراب سلاسل الإمداد و ارتفاع تكاليف الشحن . بالإضافة إلى تقلبات الأسواق المالية فى الدول الناشئة، مما أدى إلى ضغوط تضخمية أثرت على إقتصاديات الكثير من الدول و منها إقتصاد جمهورية مصر العربية ، كما أن الحرب بين روسيا و أوكرانيا أدت إلى إنخفاض تدفقات النقد الأجنبى من السياحه و كذلك الإستثمار الأجنبى المباشر ، و هو ما ترتب عليه إرتفاع الأسعار بصفة عامة.

- تلك الزيادة فى الأسعار العالمية شكلت ضغطا إضافيا على العملة المحلية (الجنيه المصرى) مما استوجب تدخل البنك المركزى برفع سعر الفائدة على الجنيه المصرى و تحريك سعر الصرف خلال شهر مارس ٢٠٢٢ و قد نتج عن هذا التحريك انخفاض فى قيمة الجنيه المصرى مقابل الدولار خلال تلك الفترة بنسبة تجاوزت ١٨%.
- قد يكون لتلك الأحداث آثار على نشاط الشركة و قوائمها المالية فى المستقبل (مركزها المالى و نتائج أعمالها و تدفقاتها النقدية) ولكن لا يمكن تحديده بشكل دقيق فى الوقت الحالى.